

إطلاق الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين



أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، اليوم الخميس، الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين بالشراكة مع سلطة النقد الفلسطينية وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وتحت رعاية وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي.

ويعتبر هذا الإطار الخطوة الأولى على طريق تطوير الخدمات المالية الإسلامية في فلسطين، ويجري العمل على وضع الخطط اللازمة للتنفيذ على أرض الواقع من أجل تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة من هذا المشروع، وتوفير الاستثمارات والأدوات المالية الإسلامية داخل فلسطين، بما يجعل فلسطين جاذبة للاستثمارات المالية بشكل عام، والإسلامية بشكل خاص.

وأكد وزير الاقتصاد الوطني خالد العسيلي في كلمته خلال فعالية إطلاق الإطار الاستراتيجي عبر تقنية " زوم " أن التمويل الإسلامي يعاني من معوقات تتمثل بمحدودية أساليب وصيغ التمويل وضعف حجم رأس المال في هذه القطاع. مشيراً، إلى ضرورة البحث لاستحداث صيغ وأساليب إسلامية لتمويل المشاريع التنموية لسد الفجوة في تمويل المشاريع التنموية.

وأوضح العسيلي أن معظم المنشآت الصغيرة والعائلية لا تتعامل مع البنوك التقليدية، وبناء عليه يمكن توجيههم للحصول على التمويل من خلال نماذج البنوك الإسلامية.

وفي ذات السياق، قال رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال د. نبيل قسيس أن إطلاق هذا الإطار يأتي في سياق تطبيق الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام 2021-2025، التي تضم برنامجاً رئيسياً للنهوض بخدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كإصدار الصكوك الإسلامية، وتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل الإجارة في قطاع التأجير التمويلي، وتوسيع خدمات التأمين التكافلي، وإعداد مؤشر إسلامي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، إضافة إلى خلق البيئة الممكنة اللازمة لزيادة الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية في فلسطين.

من ناحيته، اعتبر محافظ سلطة النقد الفلسطينية د. فراس ملحم تطوير

الخدمات المالية الإسلامية وخلق منتجات جديدة والوصول الى قاعدة مستفيدين أوسع أولوية نسعى جميعاً لتحقيقها سواء في سلطة النقد أو في هيئة سوق رأس المال من أجل الوصول الى هذه الغاية، اعتمدنا استراتيجيات منبثقة عن التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي “.

وبين ملحم أن العمل المصرفي المتفق مع الشريعة الاسلامية نمى بشكل لافت منذ 2014، واستحوذت أصول المصارف الإسلامية في فلسطين على ما نسبته 17.7% من أصول الجهاز المصرفي عام 2020.

من جانبه، قال مدير الخدمات الاستشارية في الأسواق المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى مؤسسة التمويل الدولية رياض نوار أن توسيع سوق الخدمات المالية الإسلامية سيدعم التنمية في الاقتصاد الفلسطيني.

وأشار نوار إلى أن ثلث المواطنين الفلسطينيين والأعمال يتجنبون الاقتراض من البنوك لأسباب دينية، فيما توفر الخدمات المالية الإسلامية قناة هامة لسد هذه الفجوة، ومساعدة أصحاب المشاريع الريادية لخلق فرص عمل وتسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

وتخلل اللقاء حلقة نقاش فنية تحدث فيها مدير الشؤون القانونية في هيئة سوق رأس المال أمجد قبا، ومشرف الرقابة المصرفية لدى سلطة النقد الفلسطينية ايام نزار، والممثل المقيم لمؤسسة التمويل الدولية في العراق بلال الصغير.